مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة

البروفسور: محمد بوجلال*
جامعة المسيلة–الجزائر

Résumé
La crise financière sévère qui secoue actuellement le monde économique suite à l'éclatement de la bulle spéculative du secteur immobilier américain en 2007 demeure le fait marquant de cette décennie. Parallèlement, la finance islamique, aux yeux des spécialistes avertis, constitue un rempart redoutable contre les déboires d'une globalisation financière qui ne veut obéir à aucune règle de conduite. Il est donc du devoir des économistes musulmans de clarifier les vraies causes de cette crise à la lumière du référentiel de l'économie et de la finance islamiques. C'est dans cet esprit que nous proposons aux lecteurs une approche islamique à la crise financière actuelle.

تمهيد:

بالرغم من الأزمات التي تميز النظام الرأسمالي منذ ما يعرف بفقاعة الخزامى (**tulipes**) التي حدثت سنة 1637م بسوق الأزهار بالدول المنخفضة (هولندا حاليا) والتي يرى فيها بعض المؤرخين أنها تمثل أول أزمة مالية في النظام الرأسمالي كنتيجة حتمية لاستفحال ظاهرة المجازفة[1] (**spéculation**) التي تفشت آنذاك، بالرغم من ذلك فمفكري النظام اللبرالي من أمثال جوزيف شمبيتر (**Joseph Schumpeter**) أن هذه الأزمات أمر طبيعي وهي ملازمة له ، غير أنها تمثل هدما خلاقا (**creative destruction**) تمكن النظام الرأسمالي من تجديد نفسه.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المسيلة – الجزائر. أستاذ زائر بجامعة ستراسبورغ بفرنسا – مستشار وخبير دولي في الصيرفة الإسلامية –رئيس مجموعة البحث ومدير التكوين للدبلوم الجامعي في الاقتصاد والصيرفة الاسلامية بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرنسا.
مايل: mboudjellal28@gmail.com

لم يكد العالم يتعافى من الآثار المدمرة لأزمة الثلاثينات من القرن الماضي المعروفة بالكساد الكبير حتى تناست الدول الغربية التجربة المريرة التي مرت بها لتدشن عهدا جديدا للبرالية وتقود العالم نحو مغامرة غير محسوبة العواقب والمتمثلة في العولمة المالية بأبعدها الأربعة والتي استفحلت منذ بداية الثمانينات :

- **اللانظامية** (**déreglementation**) أي كسر الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال بدون ضابط مما أدى إلى حدوث أزمات مست الدول النامية ابتداء[2] ثم انتشرت لتعم بقية الدول سنة 2008.
- **اللاوساطة** (**désintermédiation**) حيث سعت الدول الرأسمالية الكبرى إلى جر العالم لإنشاء أسواق مالية وتفضيل التمويل المباشر على التمويل غير المباشر لتمكين رؤوس الأموال الجوالة من الإفلات للرقابة التي تفرضها البنوك المركزية على النظم المصرفية.
- **اللاحواجز** (**décloisonnement**) حيث لم يعد سوق التمويل قصير الأجل حكرا على البنوك التجارية وأصبحت الأسواق المالية تقدم التمويلات قصيرة الأجل ، أي سقوط الحاجز التقليدي بين سوق لرؤوس الأموال طويلة الأجل التي هي من اختصاص بورصة الأوراق المالية وسوق للتمويل قصير الأجل التي هي من اختصاص البنوك التجارية، الأمر الذي تنج عنه منافسة غير متكافئة بين البورصة والبنوك التجارية.
- **تراجع دور الدولة الاقتصادي** (**désengagement de l'Etat**) مما زاد من عدد البطالين وسيطرة عنصر رأس المال على بقية عناصر الإنتاج الأخرى واتساع الفجوة بين الفقراء والأثرياء.

ومما عزز هذا الاتجاه سياسات المؤسسات المالية الدولية التي ظلت لسنوات طويلة تفرض على الدول النامية التجاوب مع مقتضيات العولمة الاقتصادية والمالية بفتح اقتصاداتها لرؤوس الأموال الجوالة وخصخصة شركاتها الإنتاجية والخدمية دون اعتبار للآثار الاجتماعية السلبية لهذه السياسات اللبرالية.

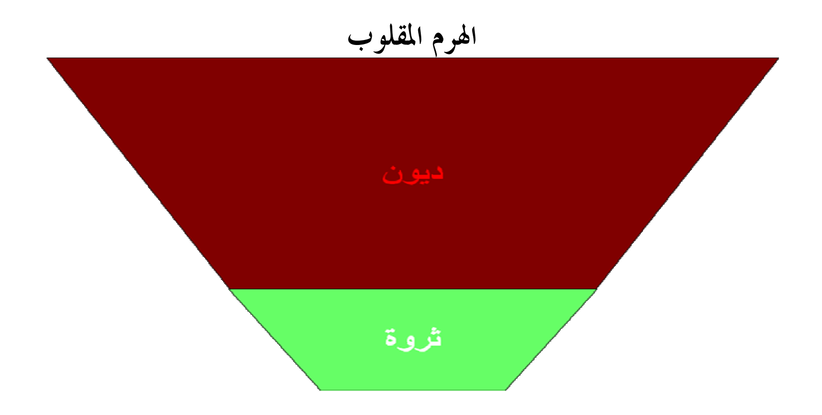
ولكن سرعان ما استفاق العالم لمحدودية هذا النهج عندما هزت أزمة القروض الرهنية رديئة التصنيف (**subprime**) الاقتصاد الأمريكي ثم تلته تباعا بقية الدول الرأسمالية ثم الدول السائرة على نهجها عندما تبين للعيان أن المنتجات المسمومة **(produits toxiques)** بيعت لمستثمرين كثر في العالم كنتيجة حتمية للعولمة المالية المشار إليها سلفا.

1. **ملاحظات حول الأزمة الراهنة (2008)**: يلاحظ عن الأزمة الحالية أنها :

- الأعنف منذ الكساد الكبير 1929-1933.
- خسارة الأسواق المالية في خلال سنة 2008 لأكثر من 25 تريليون دولار[3]
- خسارة المؤسسات المالية لأكثر من 3 تريليون دولار منذ صائفة 2007 إلى نهاية 2008
- ما كان يخشى منه تحقق : تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية مست القطاع الحقيقي مثل صناعة السيارات وقطاع البناء والقطاع العقاري والصناعات التحويلية والبيتروكيماويات، إلخ...
- تسجيل معدلات نمو سالبة في معظم الدول الصناعية الكبرى وتراجع كل المؤشرات الاقتصادية.
- التضحية بمبادئ اللبرالية والقبول بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإعادة تأميم مؤسسات مالية على حافة الإفلاس أو ضخ أموال طائلة للتعويض عن فقدان السيولة في الأسواق المالية أو على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين.

هذا وإن كان للأزمة المالية الراهنة من ممهدات فلا مناص من ذكر عاملين رئيسيين هما: **المديونية المفرطة** و**المجازفات** غيرمحسوبة المخاطر في معظم الأسواق المالية مما أدى إلى تشكيل ما يعرف بالهرم المقلوب (**pyramide inversée**) حيث أن حجم الكتلة النقدية المتداولة مضافا إليها حجم الديون المقدمة من قبل البنوك التجارية وتلك الناشئة عما يسمى بتوريق الديون أدى إلى مضاعفة وسائل الدفع الكامنة فأصبحت الديون في علاقة غير تناسبية مع حجم الثروة الحقيقية للدول كما هو مبين في الشكل الآتي :

الهرم المقلوب



إن مثل هذا النظام مآله الفشل بالضرورة وذلك للأسباب التالية:

- تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة وهذا ما حذر منه في أكثر من مناسبة المفكر والأكاديمي الفرنسي موريس آليه (**Maurice Allais**)[4] .
- تشكيل ما يسمى بالفقاعة المالية ذات الآثار المدمرة عندما تنفجر
- وضع كهذا غير قابل للاستمرار
- انفجار الفقاعة سيتحول إلى أزمة شاملة لا تستثني القطاع الحقيقي
- جميع مؤشرات النمو تتراجع إلى منطقة الخطر(انخفاض حاد في الإنتاج، تراكم السلع في المخازن مع صعوبة تسويقها، زيادة معدلات البطالة ، انكماش ثم ركود تضخمي)
- لجوء الدولة إلى استعمال جميع أدوات السياسة النقدية والمالية المتاحة دون تحقيق النتائج المرجوة حيث أن التخفيض في أسعار الفائدة لا يؤدي بالضرورة إلى إنعاش الأسواق المالية تبعا للمعادلة الكينزية المشهورة[5] .
- جميع التدابير المتخذة لن تمنع بإعادة الكرة: زيادة الديون بوتيرة أعلى من زيادة الثروة.
- عدم الاستقرار يظهر من جديد ليتحول إلى أزمة اقتصادية ... وهكذا دواليك (الدورات).
- إعادة الاستقرار يصبح مكلفا جدا
- هامش التحرك (المناورة) يصبح محدودا جدا ويبقى انعدام الثقة سيد الموقف (فيما بين البنوك وفي علاقتها مع وحدات العجز التمويلي)

2. **الأسباب الحقيقية للأزمة من منظور اقتصاد إسلامي**: في اعتقادنا أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية للأزمة:

- التعامل بالفائدة (la pratique de l'intérêt)الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة[6] لتصبح سلعة (النقود تلد النقود) وهذا أمر منافي للتعاليم السماوية وحتى لكبار الفلاسفة والمفكرين من أمثال أرسطو (**Aristote**) وبرودون (**Proudhon**).
- المجازفة على المكشوف (la spéculation à découvert) في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة.
- توريق الديون(titrisation des créances) وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهى عنه في شريعتنا.

وبالمقارنة مع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي فإن مما زاد من حدة الأزمة الحالية (2008) هو توريق الديون الذي لم يكن موجودا في الثلاثينات، فالابتكارات المالية التي طالما روج لها منظرو العولمة المالية لتجنب المخاطر بتحويلها إلى الغير ساهمت إلى حد كبير في تفاقم الأزمة وتعميقها عندما انقلب السحر على الساحر وأصبحت هي في حد ذاتها (أي المشتقات المالية **derivatives**) مصدرا للخطر حتى غدت تنعت بالمنتجات السامة (produits toxiques).

لنحاول الآن أن ندقق في هذه الأسباب بشيء من التفصيل لأهمية الموضوع.

1.2 التعامل بسعر الفائدة : من الآثار السلبية للتعامل بالفائدة ما يلي:

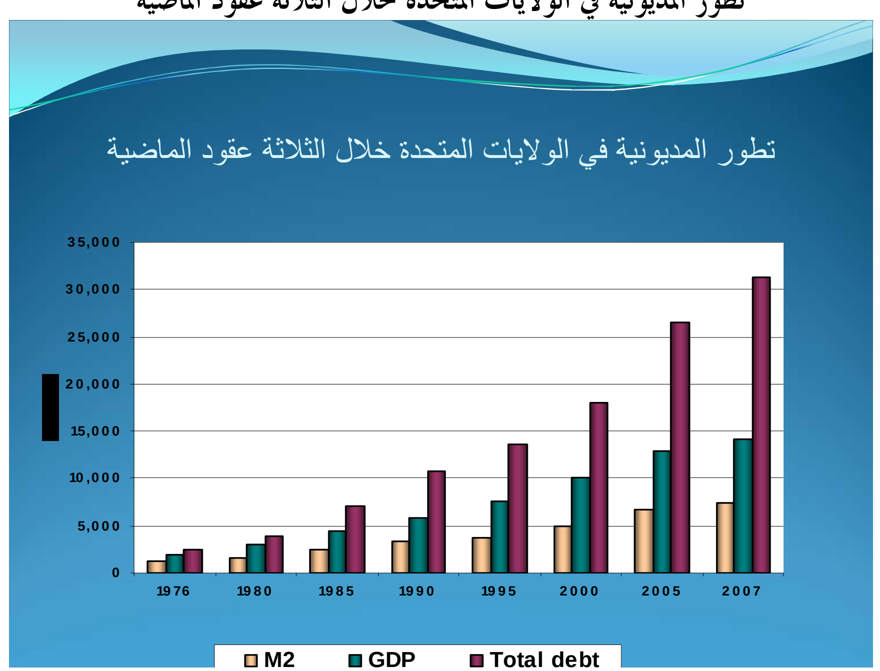
- التباين الشديد (الانفصام) بين الأصول العينية والأصول المالية
- الزيادة في الديون بوتيرة أعلى من الزيادة في الإنتاج
- خدمة الدين تتزايد بوتيرة أعلى من الزيادة في الدخول
- آلية عمل هذا النظام لا يمكن أن تستمر مما يعجل بحركة إصلاحية تؤدي إلى تقليص الفجوة بين الاقتصاد المالي والنقدي من جهة والاقتصاد الحقيقي من جهة أخرى, وحيث يكون الثمن باهظا على الاقتصاد القومي وعلى القدرة الشرائية للمواطن البسيط.
- النتيجة: انكماش فتضخم فكساد.....

ثم أن نظام الفائدة يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني، أضف إلى ذلك المجازفات على العملات في أسواق النقد الدولية حيث أن لكل معاملة حقيقية يقابلها 50 معاملة نقدية ومئات المعاملات المالية في البورصات

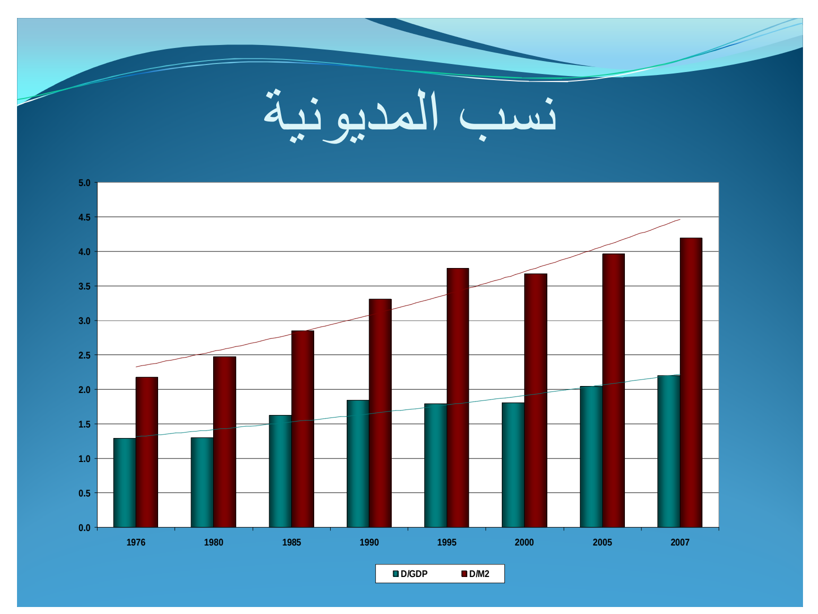
العالمية للقيم المنقولة. وكمثال لهذه الظاهرة نورد الشكل التالي للتدليل على هذه الظاهرة المرضية للاقتصاديات الرأسمالية وعلى رأسها الولايات الأمريكية المتحدة.

الشكل أدناه يبين بوضوح التطور المذهل لمديونية الاقتصاد الأمريكي بجميع مكوناته (المؤسسات والأفراد والدولة) حيث قفزت من أقل من 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 تريليون دولار سنة 2007، أي بزيادة أكثر من 1200%. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي انتقل من حوالي 2000 مليار دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 تريليون، أي بزيادة 700% فقط.

تطور المديونية في الولايات المتحدة خلال الثلاثة عقود الماضية



وإذا ما قمنا بمقارنة تطور حجم المديونية مع الناتج المحلي الإجمالي من جهة والكتلة النقدية (M2) من جهة أخرى فإننا نحصل على الشكل التالي:



هذا الشكل يبين بوضوح التطور المذهل للمديونية مقارنة بوسائل الدفع الحقيقية حيث شكلت المديونية أكثر من 100% من حجم الكتلة النقدية بما فيها الأرصدة المصرفية. هذا الانفصال بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي مرده نظام الفائدة السائد في الدول الغربية الذي يفصل بين العملية التمويلية والعملية الإنتاجية لأن المقرض يشترط استرداد أمواله في شكل أقساط دفع منتظمة تتضمن جزء من رأس المال المقترض مضافا إليه الفائدة المحسوبة مسبقا، وذلك بغض النظر عن النتائج الفعلية التي تحققها المشاريع الاقتصادية في الميدان.

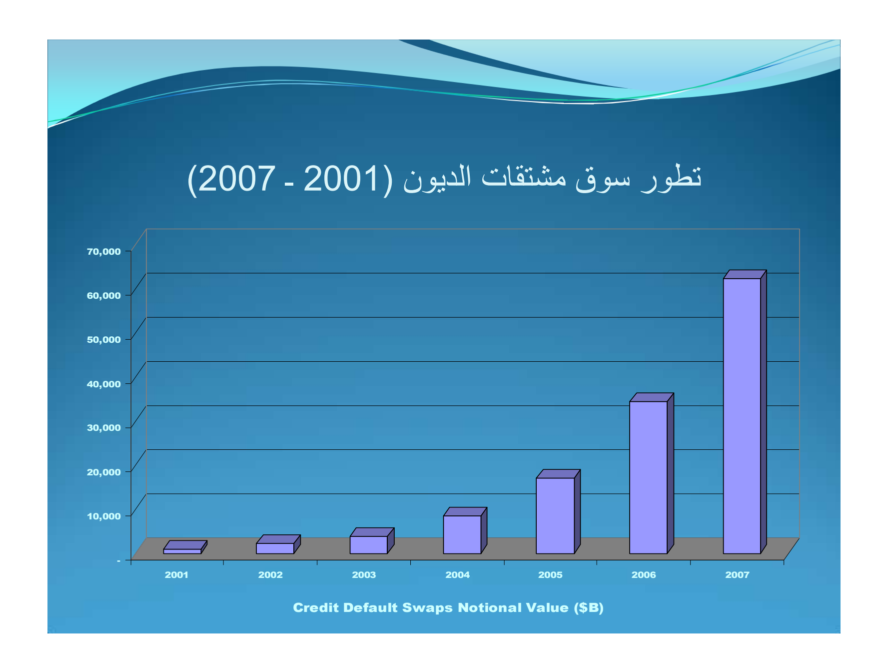
2.2 المجازفة على المكشوف: إن ما يحصل في الأسواق المالية من مجازفات على المكشوف أومجازفات عقيمة كما يسميها البعض تؤدي إلى زيادة في أسعار الأوراق المالية لا تعكس حقيقية المؤسسات المصدرة لها. ومن جهة أخرى فإن مثل هذه المجازفات تؤدي إلى:

- مبادلة صفرية لا تؤدي إلى خلق ثروة جديدة.
- استفحال ظاهرة الفقاعة المالية.
- انفجار الفقاعة المالية يؤثر بالضرورة على الاقتصاد الحقيقي وعلى الثروة الوطنية.
- مثال : حجم المشتقات في الأسواق المالية فاق 600 تريليون دولار سنة 2007، أي قرابة 12.76 حجم الإنتاج العالمي المقدر 47 تريليون دولار كما هو مبين في الشكل التالي:



إن وضعا كهذا ينبئ بالضرورة إلى حدوث أزمة مالية تمتد آثارها إلى كل دول العالم وبصفة خاصة تلك التي تبنت وبطريقة غير محسوبة العواقب سياسات لبرلة (**libéralisation**) اقتصاداتها استجابة لإملاءات ووصفات المؤسسات المالية الدولية خدمة لمصالح رؤوس الأموال الجوالة التي تتعارض في الكثير من الأحيان مع التطلعات التنموية للدول النامية.

3.2 توريق الديون: إن عملية توريق الديون أو ما يعرف بمصطلح **debt securitization** في الأدبيات المالية الأنجلوسكسونية تزامنت مع استفحال ظاهرة العولمة المالية بداية الثمانينات من القرن الماضي زادت من حدة الأزمة المالية التي انطلقت منتصف 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعثر الأسر الأمريكية عن سداد قروض السكنات التي تم شراءها عن طريق القروض المصرفية مقابل رهن العقارات المعنية نفسها. ولما أحست البنوك الدائنة بخطر عدم التسديد للقروض المصنفة أصلا تصنيفا رديئا (**subprime**) تهربت من مسؤولياتها ببيع هذه الأصول المشكوك في تحصيلها إلى جهات خارجية مستغلة في ذلك آلية التوريق. وبجانب المشتقات المالية المتداولة في البورصات العالمية، جاءت مشتقات الديون المصرفية لتزيد من مخاطر انهيار النظام المالي ككل. والشكل الموالي يوضح بجلاء تطور هذه السوق بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 2001-2007:



حتى وإن كانت تشكل مشتقات الديون المصرفية 10% فقط من حجم المشتقات المالية ككل سنة 2007

فإن المؤكد أنها ساهمت في تعميق أزمة السيولة بعد اندلاع الأزمة المالية المعروفة بأزمة القروض الرهنية.

فالملاحظ عن مشتقات الديون هذه ما يلي:

➢ تمكن البنوك من تحويل الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة إلى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون. هذه العملية تشكل مثالا حيا لما يعرف في شرعنا بالجهالة المفضية إلى الغرر المنهى عنه في شريعتنا.

➢ تهرب البنوك من مسؤولياتها بتحميل الخطر إلى جهات أخرى ومنها شركات التأمين التي تقبل بتأمين الأصول المالية المشكوك في تحصيلها وهذا ما يفسر إفلاس العديد من شركات التأمين وعلى رأسها **MUTAL WASHINGTON** و **AIG**

➢ تعميم الأزمة عند حدوثها بسبب العولمة المالية لأن الذين قاموا بشراء الديون المورقة مستثمرون مجازفون منتشرون في أنحاء العالم ولا تعرف هويتهم بالضرورة استجابة لمبدأ السرية الذي يفضله العديد من المستثمرين الخواص، وخاصة رجال السياسة منهم.

3. كيف ساهمت المشتقات المالية في تضخيم الفقاعة المالية؟

- المشتقات المالية عامل مساعد على زيادة المديونية (الكرة الثلجية)
- المديونية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأنها تنشئ طلبا وهميا لا يتناسب مع حقيقة النشاط الاقتصادي
- ارتفاع الأسعار يفرض على المستثمرين تأمين أصولهم مما يعني التوسع في الاقتراض.
- زيادة الخطر الأخلاقي بسبب تهرب البنوك عن مسؤولياتها بتحويل الديون المشكوك في تحصيلها إلى جهات أخرى عن طريق آلية التوريق التي انتشرت بوتيرة سريعة خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي وبداية العقد الحالي، وذلك تزامنا مع استفحال ظاهرة العولمة المالية.
- ساعد انفتاح واندماج الأسواق المالية الدولية على توسع سوق المشتقات المالية من خيارات (**options**) ومبادلات (**swaps**) ومستقبليات (**futures**) حيث شمل تسويق هذه المنتجات المسمومة معظم الأسواق مما سهل انتشار العدوى لدى بقية الدول الغربية والقارات مثل أوربا و آسيا وكذا ما يعرف بالدول الناشئة مثل هونغ كونغ وسنغافورة واندونيسيا وكوريا الجنوبية والأسواق الخليجية والعربية. وكمثال عن الآثار السلبية لهذه الأزمة، فلقد صرحت بعض الدول الخليجية أن صناديقها السيادية خسرت ما لا يقل عن 400 مليار دولار وهو رقم كبير بكل المقاييس. ناهيك عن امتناع العديد من الدول وكبار المستثمرين الخواص عن ذكر أسمائهم، فلربما أن المسكوت عنه أكبر بكثير من التصريحات التي تمت إلى حد الآن. وفي آخر إحصاءات للولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد البطالين إلى غاية شهر أغسطس 2009 قد بلغ 16 % من السكان القادرين على العمل وهو رقم لم تعرفه أمريكا في أحلك فتراتها المعاصرة. كما أن جميع التقارير تشير إلى ضرورة عدم الإفراط في التفاؤل وأن الأزمة لا زالت مستمرة رغم الأموال الضخمة التي تم ضخها من قبل معظم الدول الغربية. وهنا وجب التنبيه إلى ملاحظة المفكر الأمريكي جوزيف ستيغليتز[7] (**Joseph Stiglitz**) الذي استغرب منحى النظام اللبرالي الذي أفضى إلى واقع متناقض يتم فيه خصخصة الربح وتوزيع الخسارة على كافة أفراد المجتمع عن طريق ضخ أموال الخزينة العمومية لتغطية الخسائر التي تلحق بثلة من الممولين المغامرين. ومن هنا وجب المقارنة بين سوق المشتقات المالية وكازينوهات القمار:

4. سوق المشتقات المالية وكازينوهات القمار

- غياب خلق قيمة مضافة في كلا السوقين، بل أن السوق المالي قد يعطي إشارات متناقضة مع واقع المؤسسات. وكمثال على ذلك نورد زيادة سعر أسهم الشركات التي تقوم بتسريح عدد من العمال لتقليل النفقات، أي بمعنى آخر أن ما يحزن العمال يزيد من فرحة المستثمرين!
- تمثل المشتقات أكبر كازينو في العالم لأن التوظيفات في الأسواق المالية وخاصة في المشتقات لا تمثل استثمارا حقيقيا بقدر ما تمثل نشاطا عقيما يشبه إلى حد كبير عمليات قمار.
- المشتقات المالية لها آثارا مدمرة على الاقتصاد بسبب:

1. غياب قواعد تعامل واضحة وملزمة وهذا ما يزيد من حدة الأزمة إذا ما وقعت.
2. استدراج متعاملين اقتصاديين كثر ومن مختلف أنحاء العالم ، خاصة مع تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية التي زادت من ظاهرة لاتموقع الأسواق المالية (**délocalisation des marchés financiers**)
3. استعمال أموال الغير لأن المجازف في الأسواق المالية لا يطلب منه المغامرة في حدود ما يملكه من رأسمال، بل أن قواعد التعامل تسمح له بتغطية جزء يسير من مبلغ الصفقة والباقي يتم شراءه على المكشوف وهذا ما يزيد من حدة الأزمة عند حدوثها.

والنتيجة في كل الأحوال : خسائر كبيرة (الكرة الثلجية) يتحمل منها الاقتصاد الحقيقي العبء الأكبر.

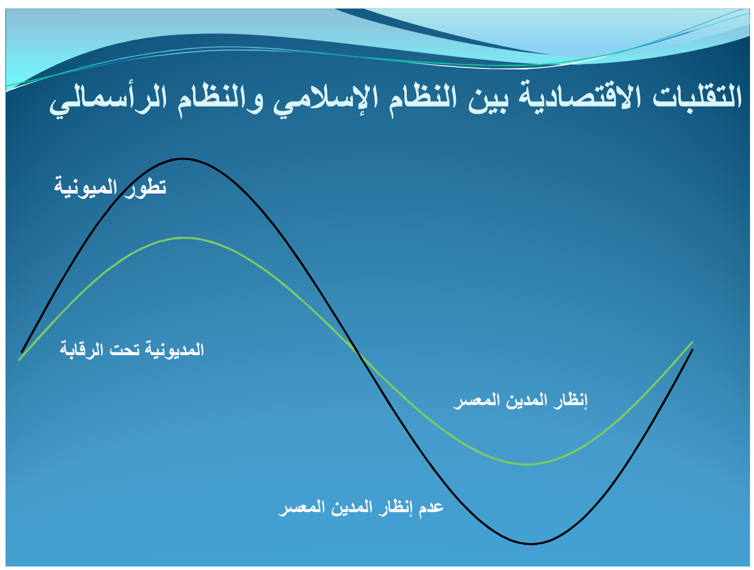
5. محاسن التمويل الإسلامي:

✓ تزايد المديونية بوتيرة متناسبة مع زيادة الثروة والدخول بسبب غياب التعامل بالفائدة وكذا المجازفة على المكشوف وحرمة بيع الديون.

✓ غياب المبادلات الصفرية بسبب النهي عن بيع ما لا نملك (المجازفة على المكشوف)

✓ عدم تشكل الهيكل المقلوب بالطريقة التي تتم في النظام الرأسمالي. يلاحظ هنا أن النظام الإسلامي يقوم على تناسق العمليات التمويلية مع المعاملات التي تتم على مستوى الاقتصاد العيني مما يضعف من ظاهرة الانفصال بين الاقتصادين النقدي والحقيقي، حتى وإن طغت لبعض الفترات صيغ الهامش المعلوم (أو صيغ المداينة في تعبير بعض الاقتصاديين الإسلاميين).

✓ في كل الحالات فإن البعد الأخلاقي لا يفصل عن النشاط الاقتصادي ولنا في حث القرآن لنا على إنظار المدين المعسر عبرة، ولذلك فإن التقلبات التي تحدث في اقتصاد تحكمه القيم الاسلامية لن تكون بتلك الحدة التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي مثلما يبينه الشكل التالي:



لا يمكن إنهاء هذا البحث دون الإشارة إلى بعض المخاطر المتعلقة بالتمويل في النظام الإسلامي مقارنة بمثيلاتها في النظام التقليدي.

6. المخاطر المرتبطة بالتمويل الإسلامي والتمويل التقليدي: الملاحظ عن النظام التمويلي أنه يلعب دور المرآة العاكسة للاقتصاد الحقيقي لأن النقود في الإسلام هي –كما جاء في كتابات العلامة أبو حامد الغزالي– كالمرآة لا لون لها وتحكي كل لون. مشكلة النظام التقليدي أنه جعل من النقود غاية وليست وسيلة بفعل نظام الفائدة وتوريق الديون والمجازفة على المكشوف. غير أن كلا النظامين يتفقان في كون كل واحد منهما يتعامل مع نظام حقيقي ذي المخاطر المتشابهة والمحدودة بالمقارنة مع المخاطر المالية التي تتزايد في ظل النظام الرأسمالي.

محدودية مخاطر الاقتصاد الحقيقي يمكن درؤها عن طريق التأمين على الأصول العينية التي تبقى تكاليفها مقبولة جدا إذا ما قورنت بتأمين الصفقات المالية التي أدت إلى انهيار أكبر

شركات التأمين[8] في الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب في ذلك أن منظومة الاقتصاد الليبرالي تهتم أكثر بتأمين مصالح الممولين (أصحاب رؤوس الأموال والمجازفين في الأسواق المالية أفرادا ومؤسسات) أكثر من اهتمامها بإنقاذ الشركات المنتجة عند حدوث الأزمة.

وبالنظر إلى التمويل الإسلامي فيلاحظ أنه مرتبط أساسا بالاقتصاد الحقيقي ذو المخاطر المتدنية، فمخاطر التمويل الإسلامي بهذا المعنى هي إذن أقل حدة بكثير من مخاطر التمويل التقليدي بسبب تراجع وتيرة المجازفة والنهي عن توريق الديون وكذا التعامل في المشتقات المالية المعبر عنها هذه الأيام في الغرب بالمنتجات السامة أو حتى بأسلحة الدمار الشامل.

غير أن الأزمة المالية لا تستثني الصناعة المصرفية الاسلامية ولذلك وجب دراسة الآثار المحتملة عليها.

7. **أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية الإسلامية:** هنالك جملة من الآثار يمكن إيجازها فيما يلي:

- الآثار الناجمة عن المحيط الاقتصادي العام الذي لا ينجو منه أي اقتصاد طالما أن الأزمة تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية هزت استقرار الاقتصاد الحقيقي حيث أن الانخفاض الحاد في أسعار العقارات أثر سلبا على محافظ بعض البنوك الإسلامية في الخليج وكذا بعض الصناديق الاستثمارية العقارية.
- الآثار الناجمة عن زيادة المديونية وشح السيولة التي يعاني منها الأعوان الاقتصاديون، حيث لا يمكن للصناعة المالية الإسلامية أن تنمو نموا متوازنا في محيط اقتصادي تطغى عليه انعدام الثقة كنتيجة للأزمة المالية الحالية.
- الآثار الناجمة عن محاولة محاكاة المنتجات المالية التقليدية ومحاولة لي النصوص الشرعية رغبة في استنساخ التجربة الغربية عندنا وهذا الأمر يجب التنبيه لخطورته لأنه سيفقد الصيرفة الاسلامية مبررات وجودها على اعتبار أنها تستمد قوتها من المبادئ السامية التي تستند إليها، فإذا ما زاغت عنها فقدت أصالتها وكذا ثقة الناس فيها.
- أمام استفحال ظاهرة العولمة المالية وما أفرزته من 'ابتكارات' مالية، تجد المؤسسات المالية بصفة خاصة نفسها مرغمة على مواكبة هذه التطورات بالسعي للاستجابة للرغبات الدقيقة للزبائن بتحسين خدماتها وتنويع منتجاتها. إن التطور الذي تشهده الصناعة المالية من شأنه أن يضاعف من متطلبات الإبداع المالي حتى وإن تميّز المحيط العام بنوع من الاستقرار النّسبي من حين لآخر. ولذلك فالمؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بإيجاد بدائل شرعية للمنتجات المالية التي لا تنسجم مع الضوابط الشرعية كالمشتقات و عمليات التوريق

securitization، إلى جانب ضرورة توحيد المعايير المحاسبية والعقود المالية التي تتعامل بها معظم المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا ما يمثل أهم تحدي تفرضه العولمة المالية على المصارف الإسلامية.

8. آفاق تطور الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية : تشكل الأزمة الحالية فرصة سانحة للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية للتعريف بالمبادئ التي يقوم عليها النشاط المالي الإسلامي، خاصة بعد الاهتمام الكبير الذي تحظى به في الأوساط الأكاديمية والمهنية الغربية. ولأدل على ذلك هو إقدام العديد من الجامعات الغربية العتيقة على فتح تخصصات في الصيرفة والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تطوير القوانين المصرفية لبعض الدول الغربية للتمكين من إقامة بنوك ومؤسسات تمويل إسلامية. وعلى العموم يمكن إيجاز هذه الآفاق في النقاط التالية:

- يشكل الوضع الحالي فرصة سانحة للمؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة في أكثر من **70** دولة في العالم لكسب ثقة الرأي العام العالمي بتوسيع أنشطتها بعيدا عن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية في النظم التقليدية التي جعلت من النقود غاية وليست وسيلة.[9]
- كما أنها فرصة لإنشاء أسواق رأس مال إسلامية، وكذلك بورصات للسلع في الدول الإسلامية بغرض إيجاد فرص توظيف للرساميل الإسلامية فيما بين الدول الإسلامية نفسها. وهنا وجب التنبيه لسعي صالح عبد الله كامل، رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، لإنشاء مصرف إسلامي تنموي كبير برأسمال قدره 200 مليار دولار يكون هدفه تقديم النموذج المصرفي الإسلامي الصحيح ويساعد على الفهم بالمصرفية الإسلامية لما يتماشى مع مقاصد الشريعة ومآلاتها وليس فقط ميكانيكية الشريعة[10].

الخاتمة:

وفي الختام نقول التالي: بين مقتضيات المرحلة التي تستدعي التكيف مع الوظائف الجديدة للمؤسسات المالية عموما والبنوك الاسلامية على وجه الخصوص من جهة، وضرورة التقيد بالضوابط الشرعية من جهة أخرى، تدشن الصيرفة الاسلامية مرحلة جديدة لا تقل صعوبة عن المراحل السابقة. فهي مطالبة بضرورة التكيف مع الواقع الجديد ولكن دون التخلي عن الضوابط الشرعية وهنا مكمن التحدي. فعملية التوريق التي تقوم بها البنوك التقليدية مثلا لا تعدو أن تكون نوعا من بيع الديون والتهرب عن المسؤولية ولو بالقبول بعوائد قليلة نسبيا. والمتتبع للتطورات الحاصلة اليوم وخاصة بعد ظهور أزمة القروض الرهنية بالولايات المتحدة الأميركية المعروفة ب (**subprime crisis**) يلاحظ خطورة الانبهار بما تقوم به المنظومة التمويلية الغربية من ابتكارات مالية -دون ضوابط محددة- سرعان ما تظهر آثارها السلبية.

وفي المقابل نجد عندنا من يحاول ليّ النصوص بغرض إيجاد مكانة لهذه الابتكارات التي تتعارض في الكثير من الأحيان مع النصوص الشرعية.
فالمرحلة تقتضي إذا تضافر جهود فقهاء الشريعة من جهة وعلماء الاقتصاد والمصرفيين من جهة أخرى من أجل تحديد معالم العمل المصرفي مستقبلا لتمكينه من اغتنام فرص النمو المرتقبة ومواكبة التطورات مع مراعاة للضوابط الشرعية لتفادي الأزمات التي تعصف بالبشرية من فترة لأخرى بسبب عدم التقيد بأي مرجعية أخلاقية على غرار ما هو حاصل في الدول الغربية اليوم. فالوسطية الاسلامية ينبغي أن تتجسد كذلك في المجال المصرفي والمالي بعدم الانصياع وراء كل منتج مالي أو مصرفي يُصدَّر لنا على أنه التطور بعينه وأن عدم مواكبة هذه الابتكارات يهدد الصناعة المالية الاسلامية! إن قوة المصارف الاسلامية تكمن في عدالة المبادئ التي تستند إليها وان التحدي الذي يجب مواجهته وحسن التعامل معه هو معرفة صياغة هذه المبادئ النبيلة صياغة مؤسسية تترجم في أرض الواقع عدالة الإسلام بين مختلف عناصر الإنتاج دون تفضيل لعنصر رأس المال الذي اكتسب في المنظومة التمويلية الغربية قوة ما أنزل الله بها من سلطان والتي تتسبب بين الفينة والأخرى في أزمات يدفع ثمنها الشعوب المغلوبة على أمرها وكذا صغار المدخرين.

الهوامش

[1] نستعمل في بحثنا مصطلح **المجازفة** كترجمة لمصطلح **speculation** في الأدبيات الاقتصادية الانجليزية وحتى الفرنسية. وذلك أننا نرى أن المصطلح الشائع وهو **المضاربة** لا يؤدي المعنى الصحيح حيث أن لهذا الأخير معنى لغويا مصدره الضرب في الأرض لابتغاء الرزق مصداقا لقوله تعالى في سورة الجمعة "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون فضلا من الله" ، ومعنى شرعيا هو عقد المضاربة المشهور حيث يشترك طرفان في إقامة شركة، جهة تملك المال وتسمى رب المال وجهة تملك الجهد و تسمى مضارب. فمصطلح المجازفة هو الأقرب قي تقديرنا للمعنى الانجليزي الذي يشير إلى حب المغامرة والإقدام على تحمل المخاطرة وهو ما يحدث فعلا في الأسواق المالية.

[2] من بين الدول التي كانت ضحية ما أسميه أنا برؤوس الأموال الجوالة (**capitaux fébriles**) : المكسيك سنة 1994، ثم دول جنوب شرق آسيا (تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية) سنة 1997.

[3] 1ترليون دولار = 1000 مليار دولار

[4] موريس آليه نال جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1988.

[5] يلاحظ كيتر أن سعر الورقة المالية وسعر الفائدة تربطهما علاقة عكسية كما هو مبين في المعادلة التالية: $\mathbf{C} = \mathbf{N}\left(\frac{r}{i}\right)$

حيث أن:

C: سعر الورقة في السوق المالية.

N: القيمة الاسمية للورقة المالية.

r: عائد الورقة أو الكوبون (coupon) المحدد سلفا كنسبة مئوية على القيمة الاسمية.

i: سعر الفائدة السائد.

[6] الوظائف الثلاثة للنقود هي: 1.وسيط للتبادل – 2. مخزن للقيمة – 3.وحدة حساب.

[7] Joseph Stiglitz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2001.

[8] الملاحظ أنه لا يكاد يوجد اهتمام بالصعوبات التي تواجه شركات التأمين في الغرب جراء الأزمة المالية الحالية مقارنة بما تحضى به البنوك وكأن شركات التأمين لا تشكل جزءا من النظام المالي!

[9] انظر على سبيل المثال المقابلة التي أجرتها المجلة الاقتصادية الفرنسية المتخصصة Challenges مع الاقتصادي الأمريكي J. Stiglitz الصادرة في 2009/08/27 التي نبه فيها إلى خطورة اتخاذ النقود غاية وليست وسيلة وأثر ذلك على الاقتصاد العالمي وكيف أنه سبب من أسباب الأزمة التي نعاني منها اليوم.

[10] انظر جريدة الشرق الأوسط ليوم 2009/08/25.